

المنتخب الحسامي

تأليف

محمد بن محمد بن عمر حسام الدين الأخصيكتي

(ت ٥٦٤٤ هـ)

علق عليه

العلامة محمد تقي الدين الكيرانوي الهندي

وضع العناوين وحققه وقدم له

أبو الحسين عبد المجيد المرادي

دار الفاروق الأعظم

للطباعة والنشر والتوزيع

سرشناسه	: اخسیکتی، محمد بن محمد، - ۶۴۴ ق.
عنوان و نام پدیدآور	: المنتخب الحسامی / تألیف محمد بن محمد بن عمر حسام الدین الاخسیکتی؛ علق علیه محمد نظام الدین الکیوانی الهندی؛ وضع العناوین و حققه ابو الحسن عبدالمجید المرانزی.
مشخصات نشر	: زاهدان: فاروق اعظم، ۱۴۳۸ ق. = ۱۳۹۶.
مشخصات ظاهری	: ۶۰ ص.
شابک	: 7-69-7381-964-978:
وضعیت فهرست نویسی	: فیا
یادداشت	: عربی.
یادداشت	: کتاب حاضر به " المنتخب فی اصول المذهب " نیز مشهور می باشد.
عنوان دیگر	: المنتخب فی اصول المذهب.
موضوع	: اصول فقه اهل سنت -- قرن ۷ ق.
موضوع	: اصول فقه اهل سنت -- قرن ۷ ق.
موضوع	: فقه حنفی
موضوع	: فقه -- سرگشتنامه
شناسه افزوده	: جرائد محمدنظام الدین
شناسه افزوده	: مرآت، عمر المجید، ۱۳۳۹ -
رده بندی کنگره	: ۱۷/۳۱۱ - ۱۳۹۲
رده بندی دیویی	: ۳۸۹۵۲۹۹
شماره کتابشناسی ملی	

المنتخب الحسامی

المؤلف: محمد بن محمد بن عمر حسام الدین الأخسیک

الناشر: دارالفاروق الأعظم

عدد النسخ: ۱۰۰۰

الطبعة الاولى: شوال ۱۴۳۸ هـ ق

الطبع: ذاکر

السعر: ۲۵۰۰۰ تومان

ردمک: 7-69-7381-964-978

یطلب من دار الفاروق الأعظم، شارع عمر خیام

زاهدان - الجمهورية الإسلامية الإيرانية

هاتف: ۹۸۵۴-۳۳۴۱۸۸۳۸+

جميع الحقوق محفوظة لدار الفاروق الأعظم

مقدمة

لأبي الحسين عبد المجيد المرادزهي الخاشي

الحمد لله الذي هدانا لخير الأديان ، وأكمل لنا ديننا وأتم علينا نعمته ورضي لنا الإسلام . فلا نعبد ولا نستعين إلا إياه ونؤمن به ونتوكل عليه . ونصلي ونسلم على أفضل الرسل بعد الأنبياء المبعوث إلى كافة الخلق محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه الذين هم هداة هذه الأمة إلى يوم الدين .

وبعد : فإن أصول الفقه علم عظيم نفعه وقدره وعلا شرفه وفخره إذ هو مثار الأحكام الشرعية ومنار الفتاوى ، النورية التي بها صلاح المكلفين معاشاً ومعاداً وإنه العدة في الاجتهاد واستنباط الفروع من الأصول .

ومن الكتب المؤلفة في هذا العلم كتاب « المختب في أصول المذهب » المعروف بـ « الحسائي » وأقدم شكراً لله تعالى على توفيقه لتأليف هذا الكتاب من سلسلة الكتب الدراسية التي شرعت العمل عليها منذ مدة مديدة . بجاهه الجديدة لكي تسهل الاستفادة والاستفادة منه للأساتذة والطلاب .

هذا الكتاب في أصول الفقه الحنفي ، كتاب مختصر معتبر متداول منذ قرون بين العلماء ، والمعاهد الشرعية ، للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد عمر الأخسيكي رحمه الله .

ولنبداً أولاً ببيان أهمية علم أصول الفقه ، تاريخه ، وتطوره ، وتعريفه ؛ كي يكون الشارع فيه على بصيرة كاملة .

إن الشرائع الوضعية ، أو القوانين في المجتمعات البشرية البدائية ، تكون تدريجياً

في صورة عادات وأعراف ، ثم إذا ارتقت حياة الأمة ومداركها ومعارفها وأصبحت لها سلطة حاکمة وسيادة ، تلجأ إلى تقنين تلك العادات وتجعل منها نظاماً آمراً في أعمال الناس ومعاملاتهم وعلائقهم . فيحل القانون محل تلك العادات وينسخ اعتبارها ، فيلغى منها ما يرى غير صالح ، ويثبت ما يرى صالحاً ، تصبح العبرة لنصوص القانون وروحه ومقاصد شارعه .

يقول الزرقا في كتابه (المدخل الفقهي العام) : « ثم يرتقي التشريع فيضع الأسس الحقوقية ، وأنواع القانون العامة تاركة للأعراف والعادات تخطيط الحدود الفاصلة للحقوق والالتزامات المتنبلة في التفاصيل الجزئية التي يعسر على الشارع استقصاؤها بالنصوص ، وليس من المستحسن فيها ذلك الاستقصاء »^(١) .

فالشرع بوجه عام في أمة من الأمم ليس إلا صورة صحيحة لحياة اجتماعية واقعية . وهدفه العام فيها إقامة العدل وحفظ التوازن في الحقوق والالتزامات ، وصيانة حقوق الناس الفردية ، ومصالح المجتمع بقواعد قانونية .

وإلى جانب تلك الشرائع الوضعية توجد الشرائع الإلهية عن طريق الرسل الذين يحملون وحي الله تعالى إلى البشر هادين مصلحين متوهين لخط السير الإنساني المنحرف . وتلك الشرائع إما أن تكون للتقويم الأخلاقي وتمييز النفوس ، ودعم للفضيلة ولا تتضمن نظاماً قانونياً على غرار الشرائع الوضعية ، وذلك المسيحية .

وإما أن تكون متضمنة لنظام قانوني خاص ببيئة أو قوم كالشريعة اليهودية التي جاء بها سيدنا موسى ﷺ لبني إسرائيل ، وتضمن نظاماً قانونياً وأحكاماً عملية قضائية تتناسب مع الظروف الزماني والمكاني الذي كانوا فيه .

(١) (المدخل الفقهي العام ، لمصطفى أحمد الزرقا : ٤٤/١) .

وإما أن تكون تلك الشرائع الإلهية كما يقول الزرقا: «متضمنة لنظام قانوني مؤسساً على أساس الشمول والصالح لجميع البيئات والظروف لأنه يشتمل على المبادئ الثابتة، وعلى التدابير الموقوتة والأحكام الاستثنائية لأحوال الضرورات، وعلى الأحكام المربوطة بالأعراف والظروف الخاصة، وتتبدل وتتطور بحسب تبدل تلك الأعراف وتطور الظروف مع المحافظة على الفكرة الأساسية فيها وهي العدل والإنصاف، وهذه هي الشريعة الإسلامية»^(١).

يقول شاخت: «أهم تركة قدمها الإسلام للعالم الحديث هي القانون الشرعي (الشريعة). إنها مختلفة تماماً عن غيرها من القوانين حيث أن دراستها ضرورية لفهم الوقائع القانونية المحتملة»^(٢).

وقد جاء، هذه الشريعة بعد سوابقها من الشرائع دعوة للبشر كافة حينما وصل التطور والاستعداد الفكري عند البشر إلى درجة كافية لتلقي مثل هذه الأحكام النهائية في صورة مبادئ وقواعد كلية ثابتة.

ويقول الزرقا: «لقد تركت الشريعة إلى جانب تلك المبادئ والكليات مجالاً واسعاً للاجتهاد في التفصيل، ونصيباً كبيراً للعمل في التطبيق، وقرنت الأحكام بعلمها وأسبابها كي يفهمها المكلفون ويتمكنوا من القياس عليها بعقولهم، وفقاً لمقاصد الشريعة في العدل والإحسان، وجلب المصالح ودرء المفاسد. والقواعد والأمس التي يمكن عن طريقها الاستدلال على تلك الأحكام الشرعية تسمى في الشريعة الإسلامية ب: (علم أصول الفقه)»^(٣).

(١) (المدخل الفقهي العام: ٤٤/١) للزرقا. وانظر: (الموسوعة البريطانية الحديثة: ٧٠١/١٠) أذب. جوين وآخرين.

(٢) (القانون الإسلامي، ص: ٣٩٢) مطبعة جامعة أكسفورد. بريطانيا. لجوزيف شاخت وبوزورث.

(٣) (المدخل الفقهي العام: ٤٤/١) للزرقا.